

رفض إسقاط حصانة نائب يجدد التنافس بين البرلمان والقضاء المصري

متهما، انطلاقاً من "هاشتاغ" على مواقع التواصل الاجتماعي، حظي بمتابعة لافتة. اكتسبت تلك الشعبية حساسية البرلمان صوب هيئته وسلطته مبرراً أقوى، يجعل الحرص على عدم المساس بأي من نوابه دعماً لسلطة أعمق، لأن التحقيق مع نائب برلماني يعني إضافة نقاط جديدة للسلطة القضائية شعبياً على حسابها، لاسيما أن أية قضية يتورط فيها نائب تكسب صدى مضاعفاً وتستدعي الانتباه والأنتظار.

ويحذر مراقبون من استمرار الحالة نفسها من الصراع الخفي بين السلطتين، بما يهز ثقة الجماهير في قدرة السلطة القضائية على النفاذ ومن ثمة قوة القانون، ففي حالة مثل رئيس نادي الزمالك، رفض البرلمان في 13 جلسة أكثر من 20 طلباً لرفع الحصانة عنه.

وكان آخر بلاغ جُدد على إثره مطلب رفع الحصانة قد قدم من رئيس النادي الأهلي الرياضي، محمود الخليل، والذي ناشد في بيان البرلمان رفع الحصانة، وطلب من النائب العام الشان نفسه.

وأحبط رفض البرلمان رفع الحصانة عن منصور الشارع مجدداً، وكان يتلهف لمثوله أمام القضاء، ووقع القرار بمرارة مضاعفة على المحلل البارز عمرو الشوبكي. وقال الشوبكي لـ"العرب"، "كنت أظن أن تقديم البلاغ والطلب التي الحصانة عن رئيس النادي ذي الشعبية الكبيرة، سيمنحه قوة دفع، وقد ينجح في نزع الحصانة عن النائب، لكن اتضح أن الأمر نفسه".



عمرو الشوبكي
استمرار تجاهل البرلمان
لمطالب السلطة
القضائية يهدد هيبة الدولة

وقدم الباحث المصري بلاغات عدة في حق منصور، بعد أن خاض الانتخابات البرلمانية الماضية على الدائرة نفسها التي خاض فيها نجل منصور الانتخابات، غير أن الأخير زور نتائج اللجنة، بحسب حكم قضائي، بحق موجه دخول الشوبكي المجلس.

وعلى مدار الأعوام الأربعة لم يُنفذ البرلمان الحكم القضائي الذي انتصر للشوبكي، وحاول الضغط عبر الرأي العام، وتضامنت معه 100 شخصية عامة وسياسية وثقافية من ضمنها الدكتور مجدي يعقوب، والأمين العام للجامعة العربية السابق عمرو موسى، ونحو 7 وزراء سابقين، بتوقيع بيان لدعمه، فإن منصور ظهر لمدة 5 ساعات متواصلة على إحدى القنوات متعرضاً بالسبب والقذف لغالبية الشخصيات في القائمة، ولشخص الشوبكي دون أن تمس حصانته أو يتعرض للمساءلة. كانت محكمة النقض، وهي أعلى محكمة في مصر، قضت في سبتمبر 2016، بأحقية الشوبكي بمقعد مجلس النواب عن دائرة الدقي في محافظة الجيزة الجارة للقاهرة.

يهدد إصرار البرلمان على حماية منصور أو غيره، هيبة الدولة، وليس سلطات أو مؤسسات، فالدولة يجب أن ترتكز إلى القانون وتتصرف كدولة قانون، بغض النظر عن الاختلاف الذي يمكن أن يحدث حول القوانين، لكن طالما وجدت فيجب احترام سيادتها من باب الحفاظ على الدولة نفسها.

تبدو العلاقة بين البرلمان والقضاء عبارة عن تنافس بين سلطتين، وليست صراعاً جوهرياً، لأن لدى السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة قدرة للتأثير على البرلمان، باعتبار أن الأغلبية المطلقة فيه من قوى الموالية.



من يحاسب النواب

رحاب عليوة
كاتبة مصرية

القاهرة - تكررت على نحو لافت خلال الأيام الماضية وقائع رفض البرلمان المصري طلبات مقدمة من النائب العام لرفع الحصانة عن عدد من النواب تمهيداً لاتخاذ إجراءات قانونية في بلاغات قدمت في حقهم.

ورغم أن شبهة الكيدية تنتفي مع تحريك النيابة العامة للقضايا، إلا أن البرلمان رفض غالبية تلك المطالب دعوى "الكيدية"، ما عده مراقبون مؤشراً على صراع خفي على النفوذ والقوة بين السلطتين التشريعية والقضائية في مصر، خصوصاً أن مثل هذا الصراع يملك تاريخاً حافلاً من التجاذبات.

وقفح رفض البرلمان المصري لطلب جديد لرفع الحصانة عن النائب ورئيس نادي الزمالك الرياضي مرتضى منصور، الجدل حول إصرار البرلمان على حماية نوابه، ويصير على تحدي السلطتين الأخرى، لأن منصور قدمت في حقه طلبات عدة لرفع الحصانة، طيلة الأعوام الخمسة الماضية.

بموجب الدستور، يملك النواب في مصر حصانة من المساءلة القانونية، إلا حال تم توقيفهم متلبسين بارتكاب جريمة ما، وغير ذلك يتعين على البرلمان السماح بمحاسبة النائب بعد رفع الحصانة عنه. يخضع الطلب المقدم لرفع الحصانة

بداية لفحص اللجنة التشريعية في البرلمان ثم يُعرض للتصويت في الجلسة العامة، وهي الطريقة التي أوقفت طلبات كثيرة في الفترة الماضية.

ورغم ما يملكه منصور من حالة جدلية خاصة في ذاته، غير أن الأمر تحول إلى تحدٍ ضمني من السلطة التشريعية للسلطة القضائية، حيث تتمسك الأولى بنفوذها كاملاً، وتعتبر أن ممارسة الثانية لعسل بمس البرلمان ونوابه، حتى إذا كان في صلب سلطتها كجهة تحقيق، يخضم من رصيد قوتها ونفوذها.

ويجد ذلك الطرح دعماً في ظل سجل من الصدام شهدته البرلمان الحالي (تنتهي ولايته في أكتوبر المقبل) مع السلطة القضائية، بداية من إخضاع مشاريع القوانين إلى مراجعة مجلس الدولة (هيئة قضائية) قبل إقرارها من قبل البرلمان، ما عده النواب آنذاك سطوة للسلطة القضائية على عمل البرلمان، مروراً بالصدام الأكبر في العام 2017، حينما عدل البرلمان قانون الهيئات القضائية، ليغير ما جرت العادة عليه في اختيار رؤساء الهيئات، حيث منح رئيس الجمهورية فرصة للاختيار بين أكثر من مرشح. اكتسبت السلطة القضائية شعبية تتجاوز الكثير من البرلمانات المنتخبة، خصوصاً في ظل أنظمة ما قبل ثورة يناير 2011، حيث عُدت تلك السلطة حصناً ينتصر لكثيرين على حساب سلطات أخرى. وفيما ينتقص البرلمان المصري الحالي قدر من الشعبية، وتتعمق الفجوة بينه وبين الشارع بأوليوات ليست متناسقة لدى كل منهما، فإن شعبية السلطة القضائية في مصر أخذت في الاتساع، ممثلة تحديداً في النيابة العامة، مع لعبها دوراً مجتمعياً بارزاً، أقرب إلى دور العلم والمرشد.

ولوحظت منذ شهور لهجة مختلفة في بيانات النيابة المتسقة مع قضايا الرأي العام، حيث تقدم تشريحا للظواهر يرتفع عن التنظير الأجوف. وبدأت تبادر بالتحرك في قضايا تماشياً مع نبض الشارع، كما حدث في قضية التحرش الأخيرة التي أوقفت

● الأول: تغيير التصورات التي ترى في السودان عقدة أمنية، وبناء أخرى تنطلق إلى فضاءات شاملة وعميقة قبل فوات الأوان، فالسودان الذي يعاني حالياً من أزمات حادة ثمة جهات مستعدة لانتشاله مقابل الحصول على مزايا حيوية، بينها دول تكن للقاهرة عداً سافراً.

● الثاني: يخصص عقيدة مصر في القيام بدور إقليمي، فمن الضروري الخروج من عباءة الانتماء التي أرخت بظلال قاتمة على مصالح القاهرة مع الخرطوم وغيرها، فشكل العلاقة مع السودان يمكن أن يحدد معالم هذا الدور، وهل هناك طموح ما يمكن من توثيق الروابط في مجالات عدة، أم هو دور مؤقت يستهدف إنقاذ مصر من أزمة سد النهضة بالتعاون مع السودان؟

تصّب المعطيات الراهنة في خاتمة وجود استدارة مصرية حقيقية للتعامل مع السودان على أنه دولة استراتيجية لها أهمية فائقة، ويتخطى النظرة الأمنية الضيقة.

السودان من مشكلة أمنية لمصر إلى دولة استراتيجية



إعادة تعارف

السلطة الانتقالية على تحطّي أزماتها المتضخمة، قبل أن تقطف قوى أخرى الثمرات، حيث ضخّ السودان بالمشكلات، وبدأت تؤثر على خارطة السياسة والأمنية، ولم تعد السلطة قادرة على مواجهة التحديات بمفردها. أبدت بعض الدول، ضمن ما يسمّى بـ"اصدقاء السودان" وخارجها، استعداداً لمساعدته، بينما تظل من مكوناتها في ظل القضية المصرية القوية على الحدود، وكشف خطوط عديدة لتتطوّر متطرفة تتحرك بين دول المنطقة، فضلاً عن التحولات التي لحقت بالبيئة المحلية، وجزء من أهدافها تقويض دور الحركة الإسلامية في السودان.

يشير كل تاخر للقاهرة عن مساعدة الخرطوم في جميع المجالات إلى مزيد من التنافر، ويمنح الفرصة لقوى مناهضة تترصد بمصالح مصر مع السودان ودول الجوار، للدخول على الخط، فالعلاقات حالياً تقوم على المنافع المتبادلة، وما لم يتم إحراز تطورات ملموسة سوف تواجه القاهرة تحديات مضاعفة، لأن السودان عمق استراتيجي، يمس عصب القضايا الأمنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

يتوقّف ضبط دفة العلاقات ونموها بين البلدين على عاملين مهمين، سوف والشكل المنتظر أن تكون عليه خلال المرحلة المقبلة.

● الأول: تغيير التصورات التي ترى في السودان عقدة أمنية، وبناء أخرى تنطلق إلى فضاءات شاملة وعميقة قبل فوات الأوان، فالسودان الذي يعاني حالياً من أزمات حادة ثمة جهات مستعدة لانتشاله مقابل الحصول على مزايا حيوية، بينها دول تكن للقاهرة عداً سافراً.

● الثاني: يخصص عقيدة مصر في القيام بدور إقليمي، فمن الضروري الخروج من عباءة الانتماء التي أرخت بظلال قاتمة على مصالح القاهرة مع الخرطوم وغيرها، فشكل العلاقة مع السودان يمكن أن يحدد معالم هذا الدور، وهل هناك طموح ما يمكن من توثيق الروابط في مجالات عدة، أم هو دور مؤقت يستهدف إنقاذ مصر من أزمة سد النهضة بالتعاون مع السودان؟

تصّب المعطيات الراهنة في خاتمة وجود استدارة مصرية حقيقية للتعامل مع السودان على أنه دولة استراتيجية لها أهمية فائقة، ويتخطى النظرة الأمنية الضيقة.

جعل الخرطوم بالنسبة إلى القاهرة مصدراً لتصدير الأزمات وليس باباً للأمن والاستقرار. يعتقد متابعون، أن زيارة مديولي للخرطوم، السبت، يمكن أن تغير من شكل العلاقة التقليدية، وتضعها على طريق أرحب، يمثل الشق الأمني فيها جزءاً، لا يرقى لمحتكم وحيد في مفاصلها الرئيسية، فقد أدركت القاهرة أن التوجهات السابقة لم تحقق لها الحماية المطلوبة. كما أن إهمال الجوانب الأخرى، وهي ذات أهمية فائقة بالنسبة إلى السودان، أفقد القاهرة الكثير من تعاطف المواطنين، حتى نات عن دوائر الحلفاء والاصدقاء والمقربين، ولم تكن رابطة الجوار على المستوى المطلوب، في ظل ارتهاؤها بالمكونات الأمنية مزججة للطرفين.

يواجه السودان أزمات اقتصادية واجتماعية ساخنة، إذا جرى التغلب عليها قد تصبح كل أزمة أمنية ضئيلة لاحقاً، وهو المفتاح الذي انتدبت القاهرة إليه مؤخراً، وحرصها على مزيد من التقارب مع السودان، فالمشاركة في حل الأزمات المتراكمة ربما يفتح أبواباً واسعة لتطوير العلاقات، والتي دخلت عليها متغيرات في غاية الخطورة تتعلق بأزمة سد النهضة الإثيوبي، وما يحمله من مفاجات تؤثر على نصيب مصر التاريخي من المياه.

يقول مراقبون، إنه أحد أهم الزوايا التي تفرض على القاهرة تعديل رؤيتها من السودان الأمني إلى الاستراتيجي، بمعنى النظر إليه بطريقة أكثر شمولاً، فأي ميول إيجابية تقوم بها الخرطوم نحو أدبيس أبابا سوف تؤدي إلى تداعيات سلبية على مصر في هذه المرحلة، خاصة أن القاهرة تواجه مازقاً في المفاوضات، والتي لم تحرز تقدماً، وتوشك أن تنزلق إلى وضع خطير، إذا لم تتكاتف مصر والسودان لتبني رؤية تفاوضية موحدة.

جنت مصر خسائر كبيرة جراء انحياز السودان إلى إثيوبيا في عهد البشير، وبداية المرحلة الانتقالية الحالية، بما مكن أدبيس أبابا من المضى قدماً في بناء سد النهضة بالطريقة التي تريدها، ويمكن أن تجني المزيد من الخسائر إذا فقدت التعاون والتنسيق مع الخرطوم، أو سلكت الأخيرة باباً مستقلاً، ففي الحالتين يمكن أن تستفيد إثيوبيا من هذا التباعد. تريد مصر تطوير العلاقات في المجالات الخدمية المتباعدة لمساعدة

ذلك لن يههما ما يجري في السودان من تطورات، وترسخ هذا الاعتقاد للدرجة التي كلما جرى فيها الحديث عن مقاربة مع الخرطوم لا يشعرون بالتفاؤل حيالها، خوفاً من أن تصبح كرة تلج تتعلق بالإرهاب ويوليه، ولا تتطرق إلى حزمة أخرى من القضايا التي لا تقل خطورة. تاكدت هواجسهم مع كل زيارة يقوم بها رئيس المخابرات المصرية اللواء عباس كامل، إلى الخرطوم منذ سقوط نظام البشير، وكان هو المسؤول الذي وطأ أقدامه السودان أكثر من غيره، وفي كل مرة جرى الحديث عن تبادل معلومات تتعلق بتفاصيل المحور الأمني.

مشاركة القاهرة في حل الأزمات المتراكمة في السودان قد يفتح أبواباً واسعة لتطوير العلاقات، والتي دخلت عليها متغيرات في غاية الخطورة تتعلق بأزمة سد النهضة الإثيوبي

تؤد انطباع عام بأن أهمية السودان بالنسبة إلى مصر لا تتجاوز هذا البعد، وعندما يأتي ذكر القاهرة بشأن عزمها تقريب الرؤى بين قوى سودانية مختلفة، تتراجع حظوظ التجاوب مع هذا الطرح، بل تظهر ملامح رفض وغضب وممانعات واتهامات عديدة، وكان أي تدخل سيتم توظيفه في الخندق الأمني فقط، الأمر الذي جعل القاهرة (تقريباً) خارج حلبة الوساطات الإقليمية.

حرصت القوى السياسية السودانية المتفاعلة مع القاهرة تاريخياً على الاحتفاظ بمسافة بعيداً عنها، كي لا تنتهم بأنها أحد أذرع تنفيذ أجندتها، والتي لا تتجاوز حسب تقديرات فئات كثيرة المربع الأمني، بما انعكس على أي محاولة مصرية للوساطة، وإن على سبيل جس النبض. ومع أن البلدين وقعا الكثير من الاتفاقيات المشتركة في مجالات خدمية منذ عقود، لكن غالبيتها لم تر النور وبقيت حبسية الأذراج، أو لم ينفذ منها سوى النذر اليسير، لأن المخاوف السودانية والتصرفات المصرية كانت تصب في عقدة البعد الأمني، والذي

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تخطوي الزيارة التي قام بها إلى الخرطوم، السبت، رئيس الوزراء المصري مصطفى مديولي، على كثير من المضامين السياسية البعيدة، فهذه من المرات النادرة التي يراس فيها مسؤول مصري رفيع وفداً ذا طبيعة خدمية متشابكة، حيث درجت القاهرة على التعامل مع السودان منذ عهد الرئيس السابق عمر البشير، على أنه مشكلة أمنية ملحة.

لم تتخل القاهرة عن هذه القاعدة، واستمرت رؤيتها على هذا المنوال بعد سقوط البشير وبدء المرحلة الانتقالية، حيث انصبت غالبية الزيارات والحوارات على الشق الأمني، بحكم أن السودان البشير تحول إلى قاعدة لاستقطاب الكثير من الجماعات المتطرفة، وأصبح مركزاً لإقامة عدد كبير من قيادات الإخوان، وممرراً لتهريب الأسلحة والإرهابيين لداخل حدود مصر من الجنوب.

لم يخل الأمر من توقيع اتفاقيات في مجالات مختلفة، لكن ظلت هواجس المشكلة الأمنية حاضرة، ما تسبب في فشل تنفيذ الكثير من الالتزامات التي تعهد بها كل طرف لتطوير العلاقات على مسارات عديدة، من بينها المسار الأمني نفسه، والذي لا يزال يحيط به ضباب كثيف، وهو ما جعل رهن العلاقات بهذا الشق في هذه الأجواء يمثل ضرراً للبلدين.

تؤكد العناوين الخدمية في مجالات النقل والكهرباء والصحة والتعليم والرّي التي حملتها زيارة مديولي للخرطوم، إمكانية الخروج من عنق الزجاجة ولوج مجالات أرحب يحتاجها السودان، الذي ظل يشكو حتى وقت قريب من العقدة الأمنية المصرية، فإذا كان نظام البشير فرض هذا الواقع فقد رحل منذ أكثر من عام ولم تتغير هذه الرؤية.

أثرت هذه المسألة على حظوظ القاهرة في القيام بدور مؤثر في التطورات المتسارعة، ما منح قوى إقليمية فرصة أكبر للانخراط في الهيموم السياسية التي يعيشها السودان، ولم تتمكن الأولى من الاقتراب منها بالشكل الذي يليق بأهمية هذا البلد الاستراتيجي للأمن القومي المصري، والذي يتجاوز حدود الروافد السلبية للجماعات المتطرفة. شعر قطاع كبير من السودانيين أن كل ما يهيم مصر هو عدم تحول بلدهم إلى منغص أمني لها، وإذا ضمنت